Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 393 -408 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

View article review

:the liberal international order Globalization, deglobalization and MARKUS KORNPROBST AND T. V. PAUL

vailable at the following link: https://academic.oup.com/ia/article/6363969/1305/5/97

Assistant Lecturer Shaimaa Rasool Taha
Al-Nahrain University, College of Political Science, shaima.rasool@nahrainuniv.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:7 Jun 2026
Accepted:14 Jun 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-liberal international order
- selective globalization
- secure globalization

ABSTRACT

In light of the escalating competition between major powers, increasing geopolitical crises, and rapid technological developments, the structure of the contemporary international system has witnessed rapid transformations that have reshaped the nature of globalization and its functions. This study aims to analyze the relationships between globalization and the decline of globalization and the impact of this on the structure of the liberal international system, through a critical review of the article by Markus Kornprobst and T. V. Paul, with the expansion of the analytical framework to include global transformations during the period, (2022 -2026), so the study starts from the hypothesis that globalization has not declined or ended, Rather, it witnessed a qualitative transformation in its nature and functions. As a result of the rapid changes in the fields of technology, economics, and international security, the study relies on the critical analytical approach, dismantling the basic concepts contained in the article, and comparing them with modern developments, especially in the fields of the digital economy, global supply chains, and security policies, until the results showed that globalization is no longer a linear process based on continuous expansion, Rather, it has become a dynamic process that combines expansion and contraction at the same time. It may expand in the digital and technological field, and decline relatively in the areas of traditional trade and investment. The study also concluded that the liberal international order did not collapse, but rather entered a stage of structural transformation, in which it became more fragmented and pluralistic. As a result of escalating nationalist tendencies, declining confidence in international institutions, and intensifying competition between major powers, especially between the United States of America and China.

In this context, the study proposes three new analytical concepts: selective globalization, securitized globalization, and the fragmented liberal international order, as explanatory tools more capable of understanding current transformations. The study concludes that globalization in its current stage has become more linked to technology and data, and more subject to political and security assessments, which imposes the necessity of developing traditional theoretical frameworks and adopting comprehensive analytical approaches that take into account the intersection between economics, technology, and politics. The study also recommends the necessity of Re-evaluating the role of international institutions and enhancing their ability to adapt to new transformations in the international system.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 393- 408، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

عرض مراجعة مقال

العولمة، وتراجع العولمة، والنظام الدولي الليبرالي: ماركوس كورنبروبست وتي. في. بول

متوفر على الرابط الالكتروني الاتي : https://academic.oup.com/ia/article/1305/5/97/6363969

م.م شيماء رسول طه
جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، shaima.rasool@nahrainuniv.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ٧ حزيران ٢٠٢٦
تاريخ القبول :١٤ حزيران ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وتزايد الأزمات الجيوسياسية والتطورات التكنولوجية المتسارعة شهدت بنية النظام الدولي المعاصر تحولات متسارعة أعادت تشكيل طبيعة العولمة ووظائفها إذ تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقات بين العولمة وتراجع العولمة وتأثير ذلك في بنية النظام الدولي الليبرالي ، من خلال مراجعة نقدية لمقال Markus Kornprobst و T. V. Paul، مع توسيع الاطار التحليلي ليشمل التحولات العالمية خلال المدة (2022 –2026) اذا تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إنّ العولمة لم تتراجع او تنته ، إنماّ شهدت تحولاً نوعياً في طبيعتها ووظائفها ؛ نتيجة التغيرات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والامن الدولي ،اذ تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، وتفكيك المفاهيم الأساسية الواردة في المقال، ومقارنتها بالتطورّات الحديثة، لاسيما في مجالات الاقتصاد الرقمي، وسلاسل التوريد العالمية، والسياسات الأمنية، حتى أظهرت النتائج أنّ العولمة لم تعد عملية خطية قائمة على التوسع المستمر، بل أصبحت عملية ديناميكية تجمع بين التوسع والانكماش في آنٍ واحد، فقد تتوسع في المجال الرقمي والتكنولوجي، وتتراجع نسبيًا في مجالات التجارة التقليدية والاستثمار، كما توصّلت الدراسة الى أن النظام الدولي الليبرالي لم ينهَر، لكنه دخل مرحلة من التحول البنيوي، أصبح فيها أكثر تجزئة وتعددًا؛ نتيجة تصاعد النزعات القومية، وتراجع الثقة بالمؤسسات الدولية، واحتدام التنافس بين القوى الكبرى، ولاسيما بين الولايات المتحدة الامريكية والصين.

وفي هذا السياق، تطرح الدراسة ثلاثة مفاهيم تحليلية جديدة، هي: العولمة الانتقائية، والعولمة المؤمّنة، والنظام الدولي الليبرالي المجزأ، بوصفها أدوات تفسيرية أكثر قدرة على فهم التحولات الراهنة، وتخلص الدراسة إلى أنّ العولمة في مرحلتها الحالية أصبحت أكثر ارتباطًا بالتكنولوجيا والبيانات، وأكثر خضوعًا للتقديرات السياسية والأمنية، مما يفرض ضرورة تطوير الأطر النظرية التقليدية، واعتماد مقاربات تحليلية شمولية تأخذ بالنظر التداخل بين الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة، كما توصي الدراسة بضرورة إعادة تقييم دور المؤسسات الدولية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحوّلات الجديدة في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية:

- النظام الدولي الليبرالي
-العولمة الانتقائية
- العولمة المؤمنة

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

يُعد موضوع العولمة من أكثر الموضوعات اهتماماً في حقل العلاقات الدولية، ليس لكونه مفهومًا نظريًا واسعًا فقط، إنما يمثل أحد أهم الأطر التفسيرية لفهم التحّولات الكبرى التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، فقد أدت نهاية الثنائية القطبية إلى فتح المجال أمام نمط جديد من التفاعلات الدولية، قائم على الانفتاح الاقتصادي، والتكامل السياسي، والتداخل الثقافي، وهو ما عزّز من انتشار مفهوم العولمة بوصفه عملية تاريخية شاملة تتجاوز الحدود الجغرافية والسيادية للدول[1] ، ومع ذلك، فإنّ هذا المفهوم لم يبقَ ثابتًا أو مستقرًا كما كان يُتصور في تسعينيات القرن العشرين، بل تعرّض في العقود الأخيرة إلى تحولات جوهرية، نتيجة التغيرات السياسية الأزمات الاقتصادية ، فضلاً عن التطورات التكنولوجية المتسارعة، وقد أدت هذه التحّولات إلى بروز ما يُعرف بظاهرة تراجع العولمة، وهي ظاهرة تشير إلى انكماش بعض أشكال الترابط العالمي، أو إعادة تشكيلها ضمن أطر وطنية أو إقليمية أكثر ضيقًا[2]، وإن أهمية المقال محل المراجعة تنبع من محاولته فهم هذا التناقض الظاهري بين استمرار العولمة من جهة، وتراجعها من جهة أخرى، إذ يسعى إلى تحليل العلاقة بين هاتين الظاهرتين، وتأثيرهما على ما يُعرف بالنظام الدولي الليبرالي، الذي كان يُنظر إليه لسنوات طويلة كونه الإطار المؤسسي والسياسي الذي يدعم العولمة ويعزز استمراريتها.

وينطلق المقال من فكرة أساسية مفادها أنّ العالم لا يسير في اتجاه خطي واحد نحو المزيد من العولمة، بل يشهد في الوقت نفسه عمليات متناقضة من التوسّع والانكماش في الترابط العالمي، وهذه الفكرة تمثّل تطورًا مهمًا في التفكير النظري؛ لأنها تتجاوز التصّورات التقليدية التي كانت تنظر إلى العولمة بوصفها عملية حتمية لا رجعة فيها، وتفتح المجال أمام فهم أكثر تعقيدًا وديناميكية لطبيعة النظام الدولي، إلا أنّ هذه الرؤية وعلى الرغم من أهميتها، تبقى تحتاج إلى تطويراً وربطاً أعمق بالتغّيرات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد عام 2022[3] ، إذ أدّت مجموعة من الأحداث المفصلية مثل الحرب الروسية _ الأوكرانية ، وتصاعد التنافس الأمريكي _ الصيني، كذلك تسارع التحّول نحو الاقتصاد الرقمي، إلى إعادة تشكيل قواعد التفاعل الدولي من جهة، وإعادة تعريف مفهوم العولمة نفسه، من جهة اخرى فالعولمة في صورتها المعاصرة لم تعد مجرد عملية اقتصادية قائمة على التجارة والاستثمار، إنما أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بالتكنولوجيا، وتدفق البيانات، وسلاسل التوريد العالمية، مما يفرض ضرورة إعادة النظر في الأطر النظرية التقليدية التي تحاول تفسيرها.

-عرض مضمون المقال وتحليله :

يركزّ المقال على تقديم تصوّر شامل للعولمة بوصفها عملية متعددة الأبعاد، تتطور بزيادة الترابط بين الدول والمجتمعات في مختلف المجالات، فهو لا يختزل العولمة في بعدها الاقتصادي فقط ، بل ينظر إليها كظاهرة مركبة تشمل التفاعلات السياسية، والتبادل الثقافي، وكذلك التطورات التكنولوجية، وحتى القضايا الصحية مثل انتشار الأوبئة العالمية[4] .

عبر هذا الطرح، يقدّم المقال فهمًا مرنًا للعولمة، فهي شبكة من العلاقات المتداخلة التي تربط بين مختلف الفاعلين الدوليين، سواء كانوا دولًا، أو شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات دولية، أو حتى أفرادًا، وهذا الفهم يعكس إدراكًا لطبيعة التحوّلات التي جعلت من العالم أكثر ترابطًا، بيد أنه اكثر تعقيدً في الوقت نفسه، وفي مقابل هذا الطرح، يقدم المقال مفهوم تراجع العولمة بوصفه عملية ، تشير إلى إعادة تنظيم هذا النظام وفق أولويات جديدة، وليس الانفصال الكامل عن النظام العالمي فهي تركّز بشكل أكبر على المصالح الوطنية، والسيادة، والأمن الاقتصادي، وبذلك، فإنّ تراجع العولمة لا يمثل نهاية لها،

بل مرحلة من مراحل تطورها، تعكس التفاعل المستمر بين قوى الانفتاح والانغلاق، ومن أهم الإسهامات النظرية في المقال هو تأكيده على أنّ العولمة وتراجعها لا يحدثان بشكل متتابع، بل بشكل متزامن ، فالعالم يشهد في الوقت نفسه توسعًا في بعض مجالات العولمة، مثل الاتصالات الرقمية والتكنولوجيا، مقابل تراجع في مجالات أخرى، كالتجارة التقليدية والاستثمار الأجنبي المباشر(5) .

غير أنّ هذا الطرح، رغم أهميته يحتاج إلى توسيع في ضوء التحّولات الحديثة، فالعولمة اليوم أصبحت أكثر ارتباطًا بالاقتصاد الرقمي، إذ تؤدي البيانات دورًا مركزيًا في تشكيل العلاقات الدولية، كما أنّ الشركات التكنولوجية الكبرى أصبحت فاعلًا أساسيًا في النظام الدولي، مما يعيد تعريف مفهوم القوة والنفوذ، كما يناقش المقال دور النظام الدولي الليبرالي في دعم العولمة، عن طريق تبني مجموعة من المبادئ، كالتجارة الحرة، والديمقراطية، والتعاون الدولي، إذ أسهم هذا النظام، ولاسيما بعد الحرب الباردة، في خلق بيئة دولية مؤاتية لتوسع العولمة، وذلك بتعزيز المؤسسات الدولية، وتقليل الحواجز أمام حركة السلع والخدمات.

إنّ هذا النظام لم يكن خاليًا من التحديات، اذ أدت العولمة إلى خلق اختلالات اقتصادية واجتماعية، مثل زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتهميش بعض الفئات الاجتماعية، وهو ماجعل من النزعات الشعبوية والقومية تتصاعد في العديد من الدول، وقد انعكس ذلك في تراجع الثقة بالمؤسسات الدولية، وازدياد الميل نحو السياسات الحمائية، وهو ما أضعف قدرة النظام الليبرالي على إدارة العولمة بشكل فعّال، ومع ذلك، فإنّ المقال لم يتناول بشكل كافٍ التحوّلات التي شهدها النظام الدولي بعد عام 2022، فقد أصبح التنافس بين القوى الكبرى، لاسيما بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، العامل الحاسم في تشكيل قواعد العولمة ، كما أنّ الحرب الروسية_الأوكرانية أدت إلى إعادة ترتيب الأولويات الدولية، بما فيها مجالات الطاقة وسلاسل التوريد، كما انّ التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي فرض واقعًا جديدًا، أصبحت معه السيطرة على البيانات والتكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في الصراع الدولي، وهو ما لم يحظَ بالتحليل الكافي في المقال، وإنّ فّهم العولمة في المرحلة الحالية يتطلب الانتقال من التحليل التقليدي إلى تحليل يأخذ بالنظر التداخل بين الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة، فالعولمة لم تعد مجرد حركة سلع ورؤوس أموال، بل أصبحت منظومة معقدة تشمل(6) :

1. تدفقات رقمية عابرة للحدود.
2. شبكات إنتاج عالمية مترابطة.
3. بنى تحتية تكنولوجية مشتركة.

كذلك إنّ سلاسل التوريد العالمية كانت مبنية على أساس الكفاءة وتقليل التكاليف،إلا أنها اليوم أصبحت خاضعة لمعايير جديدة، مثل الأمن والمرونة والاستدامة، وهذا التحّول يعكس إدراك الدول لمخاطر الاعتماد المفرط على الخارج، ولاسيما في ظل الأزمات المتكررة، وأنّ العولمة لم تتراجع بقدر ما أعادت تشكيل نفسها، لتصبح أكثر انتقائية، وأكثر ارتباطًا بالمصالح الاستراتيجية للدول.

-التحليل النقدي للمقال :

على الرغم من القيمة العلمية الواضحة التي يقّدمها المقال، سواء من ناحية الطرح النظري أو محاولة تفسير العلاقة بين العولمة وتراجعها، إلا أنه لا يخلو من عدد في أوجه القصور التي تحدّ من قدرته على تفسير الواقع الدولي المعاصر بشكل

شامل ودقيق، خاصة بعد التحّولات المتسارعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، إذ تبرز هذه النقاط النقدية بشكل أكثر وضوحًا عند محاولة إسقاط الإطار النظري للمقال على التطورات التي أعقبت عام 2021، تتمثّل أولى هذه النقاط في الإهمال النسبي للدور المتصاعد للتكنولوجيا، ولا سيما في مجال الاقتصاد الرقمي، الذي أصبح يمثل العمود الفقري للعولمة في مرحلتها الراهنة، فالعولمة لم تعد كما كانت في العقود السابقة، قائمة بشكل أساسي على حركة السلع ورؤوس الأموال، إنما تطورت إلى منظومة معقّدة تعتمد على تدفق البيانات، وانتشار المنصات الرقمية، وتطور التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية ، وهو ما أدى إلى إعادة تعريف مفهوم الترابط العالمي، إذ أصبح يعتمد بدرجة أكبر على الاتصال الرقمي بدلاً من التفاعل المادي التقليدي[7] .

من جانب آخر أن المقال، على الرغم إدراكه لوجود تطورات تكنولوجية لم يمنحها الوزن التحليلي الكافي، ولم يدمجها ضمن الإطار التفسيري للعولمة وتراجعها، وهذا يمثّل فجوة مهمة؛ لأن تجاهل البعد الرقمي يؤدي إلى تقديم صورة غير مكتملة عن طبيعة العولمة المعاصرة، والتي أصبحت تتشكّل بتزايد عبر الفضاء السيبراني وليس عبر الحدود الجغرافية فقط .

أما النقطة الثانية فتتمثّل في اعتماد المقال على مؤشرات تقليدية في تحليل العولمة، مثل حجم التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي مؤشرات كانت مناسبة لفهم العولمة في مراحلها السابقة، لكنها لم تعد كافية لتفسير التحولات الحالية، فالعالم اليوم يشهد توسعًا هائلًا في الاقتصاد الرقمي، فقد أصبحت تدفقات البيانات عبر الحدود تفوق في أهميتها تدفقات السلع، كما أن القيمة الاقتصادية لم تعد تُقاس فقط بالإنتاج المادي، إنما ترتبط بشكل متزايد بالمعرفة والمعلومات، كما أنّ عدم إدماج هذه المؤشرات الحديثة في التحليل يحدّ من دقة النتائج التي يقدمها المقال، ويجعل تفسيره للتحّولات في النظام الدولي أقل ارتباطًا بالواقع [8]، فالعولمة لم تتراجع بالضرورة، بل ربما تحّولت إلى شكل جديد غير مرئي بالطرق التقليدية، وهو ما يتطلب أدوات قياس وتحليل مختلفة [9] .

ثالثًا، يبرز غياب تحليل معمّق للتنافس بين القوى الكبرى، (الولايات المتحدة والصين)، كأحد أهم أوجه القصور في المقال ، فهذا التنافس لم يعد مجرد خلاف سياسي أو اقتصادي، بل أصبح يمثل صراعًا شاملًا على إعادة تشكيل النظام الدولي، ويشمل مجالات متعددة، مثل التكنولوجيا، وسلاسل التوريد، والاقتصاد الرقمي، وحتى القيم والمعايير الدولية، ففي المجال التكنولوجي، إذ تتنافس الدولتان في السيطرة على الصناعات المتقدمة، المتمثلة بأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، وفي المجال الاقتصادي، تسعى كل منهما إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، أما في المجال السياسي، فإنّ هذا التنافس يعكس اختلافًا جوهريًا في نماذج الحكم والقيم، بين النظام الليبرالي والنظام السلطوي، وأنّ تجاهل هذا التنافس أو التقليل من أهميته يؤدي إلى إغفال أحد أهم المحركات التي تعيد تشكيل العولمة والنظام الدولي في الوقت الراهن، اذ لم تعد العولمة عملية محايدة، بل أصبحت ساحة للصراع بين القوى الكبرى[10] .

أما النقطة الرابعة فتتعلّق بإهمال الجانب الجيوسياسي وعدم التركيز على اهميه مقارنة بغيره ولاسيما الأحداث الكبرى التي وقعت بعد نشره، وعلى رأسها الحرب الروسية _ الأوكرانية، التي مثّلت نقطة تحّول حاسمة في مسار النظام الدولي، فقد أدت هذه الحرب إلى إعادة إحياء الجغرافيا السياسية، وأعادت التأكيد على أهمية العوامل العسكرية والأمنية في العلاقات الدولية، بعد مدّة من التركيز على الاقتصاد والعولمة، كما كان للحرب تأثيرات مباشرة على سلاسل التوريد العالمية، ولاسيما في مجالات الطاقة والغذاء، إذ أدت إلى اضطرابات كبيرة في الأسواق العالمية، وزيادة الاعتماد على السياسات الحمائية،

وتعزيز مفهوم الأمن الاقتصادي، وهذا كله يشير إلى أن العولمة لم تعد تُدار فقط وفق منطق الكفاءة الاقتصادية، بل أصبحت خاضعة لأسباب سياسية وأمنية.

-التحديث التحليلي (2022–2026) :

عند الانتقال إلى تحليل التطورات التي شهدها العالم أثناء المدة الممتدة من عام 2022 إلى 2026، يتّضح أنّ العولمة لم تختفِ أو تتراجع بشكل كامل، كما قد يوحي به بعض الطروحات، بل شهدت تحولًا نوعيًا في بنيتها ووظائفها، مما يجعل من الضروري إعادة النظر في المفاهيم التقليدية التي استخدمت لتحليلها، فمن ناحية أخرى ، شهد العالم تسارعًا غير مسبوق في العولمة الرقمية، أذ أصبحت البيانات تمثل المورد الأكثر أهمية في الاقتصاد العالمي، ولم تعد الشركات تتنافس فقط على إنتاج السلع، بل على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها في تطوير الخدمات والمنتجات، كما أنّ المنصات الرقمية أصبحت تربط بين ملايين المستخدمين حول العالم، مما يعزز من الترابط العالمي، ولكن بشكل مختلف عن العولمة التقليدية.

إنّ هذا التحّول نحو الاقتصاد الرقمي أدى إلى إعادة توزيع القوة في النظام الدولي، فالدول التي تمتلك بنية تحتية تكنولوجية متقدمة، وقدرة على الابتكار، اصبحت أكثر تأثيرًا من غيرها، كما أنّ الشركات التكنولوجية الكبرى صارت تأخذ دورًا يتجاوز دور الدول في بعض الأحيان، مما يطرح تساؤلات جديدة حول طبيعة الفاعلين في النظام الدولي [11] .

ومن ناحية أخرى، بدأت الدول تتبنى سياسات أكثر حذرًا تجاه العولمة، ولاسيما في المجالات التي تمسّ الأمن القومي، فقد أصبح هناك توجه واضح نحو حماية الصناعات الاستراتيجية، وتقليل الاعتماد على الخارج، فضلاً عن إعادة توطين بعض الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الوطنية، هو ما يعكس ظهور نمط جديد يمكن وصفه بـ"العولمة المؤمّنة"، التي تجمع بين الانفتاح والحذر في آنٍ واحد [12] .

كما شهدت سلاسل التوريد العالمية تحولات جوهرية، إذ لم تعد تُبنى على أساس الكفاءة الاقتصادية فقط، بل أنما تأخذ بالنظر عوامل مثل الأمن والاستقرار والمرونة، فقد أظهرت الأزمات المتكررة، مثل جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، أن الاعتماد المفرط على مصادر محددة قد يشّكل خطرًا كبيرًا، مما دفع الدول إلى تنويع مصادرها، وإعادة تنظيم سلاسل التوريد بما يقلل من المخاطر، وهذا التحول يعكس انتقال العولمة من نموذج اقتصادي بحت، يركز على تقليل التكاليف وزيادة الأرباح، إلى نموذج أكثر تعقيدًا، يجمع بين الاقتصاد والسياسة والأمن، كما أنه يشير إلى أن العولمة أصبحت خاضعة لقرارات سياسية واستراتيجية وليست عملية تلقائية، وإن النظام الدولي يشهد تحولًا نحو ما يمكن تسميته النظام الليبرالي المجزأ، فهو مجموعة من التكتلات والأنظمة الفرعية، التي تعمل وفق قواعد مختلفة، وتعكس توازنات القوى الجديدة.

-المفاهيم التحليلية الجديدة :

لفهم التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي في المرحلة الراهنة، لم يعد كافيًا الاعتماد على المفاهيم التقليدية التي ارتبطت بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد كانت العولمة تُفهم بوصفها عملية توسّع مستمر نحو مزيد من الترابط والانفتاح، فالتطورات المتسارعة، ولاسيما بعد عام 2022، أظهرت أنّ هذا التصورّ لم يعد قادرًا على تفسير التعقيد المتزايد في العلاقات الدولية، الأمر الذي يستدعي إدخال مفاهيم تحليلية جديدة تعكس طبيعة المرحلة الحالية، وتبرز ثلاثة مفاهيم أساسية يمكن من خلالها إعادة تفسير العولمة والنظام الدولي، وهي: العولمة الانتقائية، العولمة المؤمّنة، والنظام الدولي الليبرالي المجزأ [13] .

أولاً/ العولمة الانتقائية(Selective Globalization) :

تُعد العولمة الانتقائية أحد أهم المفاهيم التي تعكس التحّول في طبيعة الانفتاح الدولي، إذ إنّ الدول لا تتبنى نموذج العولمة الشاملة الذي يقوم على الانفتاح الكامل في جميع المجالات، إنما صارت تميل إلى اختيار مجالات محددة للاندماج العالمي، وفقًا لأولوياتها الاستراتيجية ومصالحها الوطنية، ففي ظل تصاعد التحديات الاقتصادية والسياسية، باتت الدول أكثر وعيًا بمخاطر الانفتاح غير المنضبط، ولاسيما في القطاعات الحيوية التي تمسّ الأمن القومي، مثل التكنولوجيا المتقدمة، والطاقة، والغذاء، ومن هنا، بدأت تتبنى سياسات تقوم على الانتقائية، فهي تسمح بالانفتاح في المجالات التي تحقق لها فوائد اقتصادية أو تكنولوجية، وفي الوقت نفسه تفرض قيودًا على المجالات التي قد تشكّل مصدر تهديد، هوما يعكس تغيرًا جوهريًا في فلسفة العولمة، إذ صار ينظر لها كأداة يمكن توظيفها بشكل انتقائي لخدمة المصالح الوطنية وليس مجرد عملية حتمية محايدة، فالدول لم تعد مجرد متلقٍ لعملياتها، إنما أصبحت فاعلًا رئيسيٍ في توجيهها وإعادة تشكيلها (14) .

كذلك فإنّ العولمة الانتقائية ترتبط بشكل وثيق بالتنافس بين القوى الكبرى، إذ تسعى كل دولة إلى تعزيز موقعها في مجالات معينة، مثل الذكاء الاصطناعي أو الصناعات المتقدمة، مع الحدّ من اعتمادها على المنافسين في هذه المجالات، وهو ما يؤدي إلى نشوء شبكات اقتصادية وتكنولوجية متوازية، بدلًا من نظام عالمي موحد، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، السياسات التي تهدف إلى إعادة توطين الصناعات الحيوية، أو فرض قيود على تصدير التكنولوجيا، أو تعزيز التعاون ضمن تكتلات إقليمية محددة، وكل هذه السياسات تعكس انتقالًا من العولمة الشاملة إلى العولمة الانتقائية (15) .

ثانياً/ العولمة المؤمّنة(Secure Globalization) :

يُعد مفهوم العولمة المؤمّنة تطورًا طبيعيًا للعولمة الانتقائية، فقد يعكس انتقال الدول من مجرد اختيار مجالات الانفتاح إلى ربط هذا الانفتاح بشكل مباشر بمفاهيم الأمن القومي ففي ظل الأزمات الاخيرة، وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، أدركت الدول أنّ الاعتماد المفرط على الخارج قد يشكلّ خطرًا على استقرارها الاقتصادي والسياسي ومن هنا، بدأت تسعى إلى "تأمين" العولمة، عبر وضع ضوابط تضمن حماية مصالحها الحيوية (16).

وتتجلّى العولمة المؤمّنة في مجالات عدة ، أبرزها سلاسل التوريد، إذ لم تعد الكفاءة الاقتصادية هي المعيار الوحيد، إنما أخذت عوامل مثل الأمن والاستقرار والمرونة ذات أهمية متزايدة كما ظهرت سياسات تهدف إلى تنويع مصادر الاستيراد، وتقليل الاعتماد على دولة واحدة، فضلاً عن تعزيز الإنتاج المحلي في القطاعات الحيوية وفي المجال التكنولوجي، تسعى الدول إلى حماية بياناتها وبنيتها التحتية الرقمية، عن طريق فرض قيود على نقل البيانات، أو تطوير تقنيات محلية، أو حتى إنشاء شبكات رقمية مستقلة، وهذا يعكس إدراكًا متزايدًا بأنّ التكنولوجيا تمثُل عنصرًا أساسيًا في الأمن القومي فلم تعد مجرد أداة اقتصادية (17)كما أن العولمة المؤمّنة ترتبط بظهور مفهوم الأمن الاقتصادي، الذي يشير إلى قدرة الدولة على حماية اقتصادها من الصدمات الخارجية، وضمان استمرارية الوصول إلى الموارد الحيوية، وهذا المفهوم يعكس تحولًا في طبيعة التفكير الاستراتيجي، فلم يعد الفصل بين الاقتصاد والأمن ممكنًا كما كان في السابق، كما انّ العولمة المؤمّنة تمثل مرحلة جديدة في تطور العولمة، إذ يتم فيها تحقيق توازن بين الانفتاح والحماية، وبين التعاون الدولي والاستقلال الوطن (18) .

ثالثاً/ النظام الدولي الليبرالي المجزأ(Fragmented Liberal Order) :

يُعد مفهوم النظام الدولي الليبرالي المجزأ من أهم المفاهيم التي تساعد على فهم طبيعة التحّولات في بنية النظام الدولي، فبعد أن كان النظام الليبرالي يُنظر إليه كإطار عالمي موحد يقوم على مجموعة من القواعد والمؤسسات المشتركة، أصبح اليوم أكثر تشتتًا وتعددًا، فقد ظهرت في المرحلة الراهنة مجموعة من التكتلات الإقليمية والتحالفات التي تعمل وفق قواعد مختلفة، وتعكس توازنات القوى الجديدة، وهذا التعدد في القواعد والمؤسسات يؤدي إلى نوع من التجزئة في النظام الدولي، اذ تختلف المعايير من منطقة إلى أخرى، ومن مجال إلى آخر، فالعلاقات بين الدول لم تعد تخضع لنظام دولي واحد يحكمها[19]، كما أن التنافس بين القوى الكبرى أسهم في تعميق هذه التجزئة، إذ تسعى كل قوة إلى بناء نظام فرعي يعكس مصالحها وقيمها، وهو ما يؤدي إلى ظهور نظم متوازية، ولاسيما في مجالات مثل التكنولوجيا والتجارة، ومن ناحية أخرى، فإنّ تراجع دور المؤسسات الدولية التقليدية، أو ضعف قدرتها على التعامل مع الأزمات، أدى إلى زيادة الاعتماد على الترتيبات الإقليمية أو الثنائية، وهو ما يعزز من الطابع المجزأ للنظام الدولي، ورغم ذلك، فإنّ هذا لا يعني انهيار النظام الليبرالي بشكل كامل، إنماّ يشير إلى تحّوله من نظام عالمي موحد إلى نظام متعدد المستويات، يجمع بين عناصر من التعاون والصراع في الوقت نفسه [20].

- الترابط بين المفاهيم الثلاثة :

لا يمكن فهم هذه المفاهيم بشكل منفصل، بل يجب النظر إليها كأجزاء من إطار تحليلي متكامل، فالعولمة الانتقائية تمثل نقطة البداية، إذ تختار الدول مجالات الانفتاح، بينما تعكس العولمة المؤمّنة البعد الأمني لهذا الاختيار، في حين يعبّر النظام الدولي الليبرالي المجزأ عن النتيجة النهائية لهذه التحولات على مستوى النظام الدولي ومن ثم، فإن هذه المفاهيم مجتمعة تعكس انتقال النظام الدولي من نموذج بسيط قائم على الانفتاح الشامل، إلى نموذج أكثر تعقيدًا يُبنى على التوازن بين الانفتاح والحماية، وبين التعاون والتنافس، إنّ إدخال هذه المفاهيم في تحليل العولمة والنظام الدولي يتيح فهمًا أكثر دقة وواقعية للتحّولات الحالية، فقد يوضح أنّ العولمة لم تنتهِ، بل تغيرت طبيعتها، وأنّ النظام الدولي لم ينهَر، بل أصبح أكثر تعقيدًا وتعددًا، كذلك فأنّ هذه المفاهيم تساعد على تفسير التناقض الظاهري بين استمرار بعض أشكال العولمة وتراجع أخرى، عن طريق إظهار رؤية مفادها أن هذا التناقض ليس تعبيرًا عن أزمة، بل عن مرحلة انتقالية في تطور النظام الدولي [21].

الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه وتحليله، يمكن التأكيد على أنّ المقال محل المراجعة يمثل إسهام علمي مهم في فهم العلاقة بين العولمة وتراجعها، وتأثير ذلك على النظام الدولي الليبرالي، فقد نجح في تقديم إطار نظري يسلط الضوء على الطبيعة غير الخطية للعولمة، وعلى التفاعل المعقد بين قوى الانفتاح والانغلاق، إلا أنّ هذا الإطار، على الرغم من أهميته، لم يعد كافيًا لتفسير التحولات التي يشهدها العالم في المرحلة الحالية، ولاسيما في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، والتغيرات الجيوسياسية العميقة، التي أعادت تشكيل بنية النظام الدولي.

إنّ العالم اليوم يقف أمام مرحلة جديدة تختلف بشكل جوهري عن المراحل السابقة، إذ لم تعد العولمة عملية بسيطة أو واضحة المعالم، إنما أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها عناصر الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والأمن، وهذا التعقيد يفرض ضرورة تطوير أدوات تحليلية جديدة، تتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب هذه التغيرات، كما أنّ النظام

الدولي لم يعد قائمًا على نموذج واحد، إنماّ يتسم بالتعددية والتجزئة، مما يعكس تراجع الهيمنة التقليدية، وصعود أنماط جديدة من التفاعلات الدولية، وهذا الواقع يفتح المجال أمام فرص جديدة، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات كبيرة تتطلب إدارة فعالة ومتوازنة.

إن فهم النظام الدولي المعاصر يتطلب تجاوز المفاهيم التقليدية، واعتماد مقاربات تحليلية أكثر شمولًا، تركّز على التداخل بين مختلف العوامل المؤثرة، كما يتطلب إدراك أن العولمة لم تنتهِ، بل تغيرت، وأنّ التحدي الحقيقي لا يكمن في وجودها أو غيابها، بل في كيفية إدارتها وتوجيهها بما يخدم الاستقرار والتنمية، وإن التحولات التي يشهدها العالم اليوم لا تمثل نهاية لمرحلة، بل بداية لمرحلة جديدة، تتسم بمزيد من التعقيد والتداخل، مما يجعل من الضروري إعادة التفكير في الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي، وذلك لبناء نظام أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المستقبلية.

ـ الاستنتاجات والمقترحات :

مما تقدم وعبر هذه المراجعة التحليلية الموسّعة للمقال، يمكن الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس طبيعة التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي في المرحلة الراهنة، والتي لم يعد بالإمكان تفسيرها عبر الأطر النظرية التقليدية المرتبطة بمفهوم العولمة في صيغته الكلاسيكية، ويمكن بذلك صياغة جملة من الاستنتاجات والمقترحات .

اولاً/ الاستنتاجات :

أولها ، يتمثل في أنّ العولمة، على الرغم من كل التحديات التي واجهتها في السنوات الأخيرة، لم تنتهِ أو تتوقف، كما قد يُعتقد، بل دخلت مرحلة جديدة من التحّول البنيوي، إذ أصبحت أكثر تعقيدًا وتعددًا في أشكالها، فلم تعد عملية خطية تتجّه نحو مزيد من الانفتاح، إنماّ عملية ديناميكية تتداخل فيها عناصر التوسّع والانكماش في الوقت نفسه، مما يعكس طبيعة متغيرة وغير مستقرة للنظام الدولي.

كما يمكن القول إنّ العولمة في مرحلتها الحالية أصبحت أكثر ارتباطًا بالتكنولوجيا، ولاسيما الاقتصاد الرقمي، الذي أضحى يمثّل المحرك الأساسي للترابط العالمي، فقد أدت الثورة الرقمية إلى إعادة تعريف مفهوم العولمة، معتمدة في ذلك على تدفقات البيانات، والمنصات الرقمية، والابتكار التكنولوجي وعلى حركة السلع ورؤوس الأموال فحسب، وهذا التحول يعكس انتقال العولمة من نموذج مادي إلى نموذج معرفي، يعتمد بشكل أساسي على المعلومات والتقنية.

ومن ناحية أخرى، يتّضح أنّ العولمة أصبحت أكثر تأثرًا بالسياسة، فلم تعد تُدار وفق منطق اقتصادي بحت، بل أصبحت خاضعة لتقديرات استراتيجية وأمنية، فقد أدت التوترات الجيوسياسية، بما فيها التنافس بين القوى الكبرى، إلى تسييس العديد من جوانب العولمة، مثل التجارة والتكنولوجيا وسلاسل التوريد، وهذا يعني أنّ العولمة لم تعد عملية محايدة، بل أصبحت أداة للصراع والتنافس الدولي.

أما فيما يتعلق بالنظام الدولي الليبرالي، فيمكن الاستنتاج أنه لم ينهَر بشكل كامل، كما قد تشير بعض الطروحات، لكنه يمر بمرحلة تحّول عميقة أثرت على قدرته في أداء وظائفه التقليدية، فقد تراجعت فعاليته في إدارة الاقتصاد العالمي، وازدادت التحديات التي تواجهه، سواء على المستوى الداخلي، مثل تصاعد الشعبوية وعدم المساواة، أو على المستوى الخارجي، مثل صعود قوى منافسة تتبنى نماذج مختلفة، كما أن هذا النظام لم يعد يتمتع بنفس الدرجة من التماسك أو الهيمنة التي كان عليها في السابق، إنما صار أكثر تجزئة وتعددًا، فقد ظهرت أنماط مختلفة من الترتيبات الإقليمية والدولية التي

تعمل وفق قواعد متباينة، وهذا يعكس تحول النظام الدولي من نموذج أحادي إلى نموذج متعدد الأبعاد، ومن ثم، فإنّ فهم النظام الدولي في الوقت الحاضر يتطلب تبني رؤية تحليلية جديدة، تأخذ بالنظر التفاعل المعقد بين الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة، ولا تقتصر على أحد هذه الأبعاد دون الآخر، فالعالم اليوم يشهد تداخلًا غير مسبوق بين هذه المجالات، مما يفرض ضرورة اعتماد مقاربة شمولية لفهم التحولات الجارية، كما يمكن الاستنتاج أن التناقض الظاهري بين استمرار العولمة وتراجعها ليس تعبيرًا عن أزمة نهائية، بل عن مرحلة انتقالية في تطور النظام الدولي، إذ يتم إعادة تشكيل قواعد التفاعل بين الدول، وفق معطيات جديدة تتعلق بالقوة والتكنولوجيا والأمن.

ثانياً / المقترحات :

بناءً على التحليل السابق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تستهدف تطوير الفهم الأكاديمي للعولمة، وكذلك تحسين قدرة صناع القرار على التعامل مع التحولات الراهنة في النظام الدولي تتمثل بالآتي :

أولًا: ضرورة إعادة تطوير الأطر النظرية المستخدمة في دراسة العولمة، فقد يتم دمج البعد التكنولوجي بشكل أساسي في التحليل، وعدم الاكتفاء بالمؤشرات التقليدية المرتبطة بالتجارة والاستثمار، فالعولمة الرقمية أصبحت تمثل الواقع الجديد، ومن ثم فإن تجاهلها يؤدي إلى تقديم صورة ناقصة وغير دقيقة.

ثانيًا: ينبغي على الباحثين اعتماد مؤشرات تحليلية حديثة، مثل تدفقات البيانات، وحجم الاقتصاد الرقمي، وتأثير المنصات الرقمية، وذلك من أجل تقديم تحليل أكثر واقعية للتحولات العالمية، فهذه المؤشرات تعكس طبيعة العولمة في مرحلتها الراهنة بشكل أفضل من المؤشرات التقليدية.

ثالثًا: ضرورة التركيز على التنافس بين القوى الكبرى بوصفه عاملًا رئيسيً في تشكيل النظام الدولي، وعدم التعامل معه كعامل ثانوي، فالتنافس بين الدول الكبرى لا يؤثر فقط على السياسة، بل يمتد إلى الاقتصاد والتكنولوجيا، كما يعيد تشكيل قواعد العولمة نفسها.

رابعًا : أهمية إدماج البعد الجيوسياسي في تحليل العولمة، ولاسيما في ظل تصاعد الأزمات الدولية، مثل الحروب والنزاعات، التي أصبح لها تأثير مباشر على سلاسل التوريد والطاقة والتجارة العالمية، وهذا يتطلب تجاوز الفصل التقليدي بين الاقتصاد والسياسة.

خامسًا : ضرورة دراسة سلاسل التوريد العالمية من منظور جديد، يأخذ بالنظر عوامل الأمن والمرونة، وليس فقط الكفاءة الاقتصادية، فالأزمات الأخيرة أظهرت أن الاعتماد المفرط على مصادر محددة قد يشكلّ خطرًا كبيرًا على استقرار الدول.

سادسًا: يُوصى بتبنّي مفاهيم تحليلية حديثة، مثل العولمة الانتقائية والعولمة المؤمّنة، لفهم طبيعة التحولات الحالية، فقد تعكس هذه المفاهيم التوازن بين الانفتاح والحماية، وبين التعاون والتنافس.

سابعًا: العمل على تحقيق توازن بين الانخراط في العولمة وحماية المصالح الوطنية لدى صناع القرار ، عن طريق سياسات مرنة تسمح بالاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة، وفي الوقت نفسه تقلل من المخاطر المرتبطة بها.

ثامنًا: ضرورة تعزيز التعاون الدولي في المجالات التي تتطلب تنسيقًا عالميًا، مثل التغير المناخي والأمن السيبراني، إذ لا يمكن لأية دولة أن تتعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد.

وأخيرًا، يجب على المؤسسات الدولية إعادة النظر في آليات عملها، من أجل التكّيف مع التحّولات الجديدة، وتعزيز قدرتها على إدارة النظام الدولي بشكل أكثر فعالية.

ـ الهوامش :

[1]) Manfred B. Steger, Globalization in the 21st Century (Lanham: Rowman & Littlefield, 2024), 15–22, Available at the following link : https://mitpressbookstore.mit.edu/book/9781538179734?utm_source

[2]) علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد وتحديات العولمة، القاهرة ، 2019، ص 95.

[3]) A Rocky recovery , world economic out look , international monetary fund , Washington .dc. April, 2023 ,page 56, An economic paper published at the following link: https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2023/04/11/world-economic-outlook-april-2023

[4]) ناي جوزيف ، القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق، القاهرة: مكتبة الشروق، 2005 ص 140.

[5]) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة ، 2004 ص 188.

[6]) عبد المنعم المشاط ، العولمة والنظام الدولي، القاهرة، دار الشروق، 2017 ، ص 52.

[7]) حسن نافعة، العولمة وإعادة تشكيل القوة في النظام الدولي، القاهرة، 2021 ، ص 101.

[8]) سناء عبد القادر مصطفى ، تحديات التحول الرقمي في الاقتصاد العراقي ، مقال منشور على الرابط اللالكتروني التالي :

AA-%8D%7A%8A%D8%9AF%D%8AD%D%8AA%D%8https://www.azzaman.com/%D
-84%9D%88%9AD%D%8AA%D%8D%84%9D%7A%8%D
A-8%9D%81%9A-%D8%9D%85%9D%82%9D%1B%8D%84%9D%7A%8%D
AF-%8D%7A%8D%5B%8AA%D%8D%82%9D%7A%8D%84%9D%7A%8%D
/?utm_source1B%8D%9B%8D%84%9D%7A%8%D

[9]) إيكنبيري، جون، النظام الدولي الليبرالي : الأصول والتحولات، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات، أبوظبي، 2013 ص66.

[10]) روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. ص. 88

[11]) علاء وجيه مهدي، دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة للبلدان العربية : دراسة تحليلية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، السنة الثالثة والعشرون : المحلق الاول ، العدد 85، حزيران ، 2025.

[12]) العولمة في مآزق الصراعات الفكرية تعيد فكرة التوطين الصناعي للواجهة ، مقال منشور على الرابط الالكتروني التالي : ?utm_source1824354https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/

[13]) أحمد يوسف أحمد، تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2020 ص 78.

[14]) أنطوني غيدنز، عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة: فلاح عبد الجبار، بيروت، 2005 ص 120 .

[15]) قمة جوهانسبرغ، هل تنجح مجموعة بريكس في تشكيل نظام عالمي جديد ، العدد 1886، (30/آب)، ابو ظبي ، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، مقال منشور على الرابط التالي : https://futureuae.com/ar-?utm_source8561AE/Mainpage/Item/

[16]) روبرت كيوهين، بعد الهيمنة: التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 بيروت، ص 134 .

[17]) إبراهيم العيسوي، العولمة والتنمية في العالم العربي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2020 ، ص 45.

[18]) خليل محمد شهاب ، العولمة واثرها على الامن الاقتصادي العربي ، المجلة السياسية ، ط1، 2005، متاح على الرابط التالي : 1906https://political-encyclopedia.org/library/

[19]) زيغمونت باومان، العولمة: الآثار الاجتماعية، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة، 2006، ص 73.

[20]) رودريك داني، لغز العولمة: الديمقراطية ومستقبل الاقتصاد العالمي، ترجمة: محمد محمود، بيروت،الدار العربية للعلوم، 2012، ص 159.

[21]) slam Bintul , and Owais Mujtaba Khanday, Fragmented Globalization: Conceptualizing and Empirically Grounding the New Trajectory of Global Interconnection. OSF Preprints, December(2/ 2022).

المصادر والمراجع

اولاً/الكتب :

1. إبراهيم العيسوي، العولمة والتنمية في العالم العربي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2020 ، ص 45.
2. أحمد يوسف أحمد، تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2020 ص 78.
3. أنطوني غيدنز، عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة: فلاح عبد الجبار، بيروت، 2005 ص 120 .
4. إيكنبيري، جون، النظام الدولي الليبرالي : الأصول والتحولات، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات، أبوظبي، 2013 ص66.
5. حسن نافعة، العولمة وإعادة تشكيل القوة في النظام الدولي، القاهرة، 2021 ، ص 101.
6. روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. ص. 88
7. روبرت كيوهين، بعد الهيمنة: التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 بيروت، ص 134 .
8. رودريك داني، لغز العولمة: الديمقراطية ومستقبل الاقتصاد العالمي، ترجمة: محمد محمود، بيروت،الدار العربية للعلوم، 2012، ص 159.
9. زيغمونت باومان، العولمة: الآثار الاجتماعية، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2006، ص 73.
10. ستيغليتز، جوزيف، العولمة ومآسيها، ترجمة : فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص 210.
11. عبد المنعم المشاط ، العولمة والنظام الدولي، القاهرة، دار الشروق، 2017 ، ص 52.
12. علاء وجيه مهدي، دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة للبلدان العربية : دراسة تحليلية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، السنة الثالثة والعشرون : المحلق الاول ، العدد 85، حزيران ، 2025.
13. علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد وتحديات العولمة، القاهرة ، 2019، ص 95.
14. ناي جوزيف ، القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق، القاهرة: مكتبة الشروق، 2005 ص 140.
15. هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة ، 2004 ص 188.

ثانياً / المواقع الالكترونية :

1) خليل محمد شهاب ، العولمة واثرها على الامن الاقتصادي العربي ، المجلة السياسية ، ط1، 2005، متاح على الرابط التالي : https://political-encyclopedia.org/library/1906

2) 11. سناء عبد القادر مصطفى ، تحديات التحول الرقمي في الاقتصاد العراقي ، مقال منشور على الرابط اللالكتروني التالي : https://www.azzaman.com/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1/?utm_source

3) العولمة في مآزق الصراعات الفكرية تعيد فكرة التوطين الصناعي للواجهة ، مقال منشور على الرابط الالكتروني التالي : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1824354?utm_source

4) قمة جوهانسبرغ، هل تنجح مجموعة بريكس في تشكيل نظام عالمي جديد ، العدد 1886، (30/آب)، ابو ظبي ، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، مقال منشور على الرابط التالي : https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8561?utm_source

5) A Rocky recovery , world economic out look , international monetary fund , Washington .dc. April, 2023 ,page 56, An economic paper published at the following link: https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2023/04/11/world-economic-outlook-april-2023

6) Manfred B. Steger, Globalization in the 21st Century (Lanham: Rowman & Littlefield, 2024), 15–22, Available at the following link : https://mitpressbookstore.mit.edu/book/9781538179734?utm_source

ثالثاً/المراجع الأجنبية :

-slam Bintul , and Owais Mujtaba Khanday, Fragmented Globalization: Conceptualizing and Empirically Grounding the New Trajectory of Global Interconnection. OSF Preprints, December(**2/ 20220).**

Sources and references

First/Books:

1. Ibrahim Al-Issawi, Globalization and Development in the Arab World, Cairo: Center for Arab Unity Studies, 2020, p. 45.
2. Ahmed Youssef Ahmed, Transformations of the International System After the Cold War, Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2020, p. 78.
3. Anthony Giddens, Wild World: How Globalization Is Reshaping Our Lives, translated by Falah Abdul-Jabbar, Beirut, 2005, p. 120.
4. Ikenberry, John, The Liberal International Order: Origins and Transformations, translated by the Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2013, p. 66.
5. Hassan Nafaa, Globalization and the Reshaping of Power in the International System, Cairo, 2021, p. 101.
6. Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations, translated by the Gulf Research Center, p. 88
7. Robert Keohane, After Hegemony: Cooperation in the Global Political Economy, translated by the Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2002, p. 134.
8. Roderick Dany, The Globalization Puzzle: Democracy and the Future of the World Economy, translated by Muhammad Mahmoud, Beirut, Arab House for Sciences, 2012, p. 159.
9. Zygmunt Bauman, Globalization: Social Effects, translated by Hussein Ahmed Amin, Cairo, Supreme Council of Culture, 2006, p. 73.
10. Joseph Stiglitz, Globalization and Its Tragedies, translated by Fadel Jatkar, Riyadh: Al-Obaikan Library, 2003, p. 210.
11. Abdel Moneim Al-Mashat, Globalization and the International Order, Cairo, Dar Al-Shorouk, 2017, p. 52.
12. Alaa Wajih Mahdi, The Role of the Digital Economy in the Sustainable Development of Arab Countries: An Analytical Study, Iraqi Journal of Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Mosul, 23rd Year: Supplement 1, Issue 85, June 2025.

13. Ali El-Din Hilal, The New International Order and the Challenges Globalization, Cairo, 2019, p. 95.

14. Nye, Joseph, Soft Power: The Means to Success in International Politics, translated by Muhammad Tawfiq, Cairo: Al-Shorouk Library, 2005, p. 140.

15. Huntington, Samuel, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, translated by Talaat Al-Shaib, Cairo, 2004, p. 188.

Secondly / Websites:

1) Khalil Muhammad Shihab, Globalization and its Impact on Arab Economic Security, Political Journal, 1st edition, 2005, available at the following link: https://political-encyclopedia.org/library/1906

2) 11. Sanaa Abdel Qader Mustafa, Challenges of Digital Transformation in the Iraqi Economy, an article published at the following electronic link: https://www.azzaman.com/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1/?utm_source

3) Globalization in the Dilemmas of Intellectual Conflicts Brings the Idea of Industrial Localization Back to the Forefront, an article published at the following link: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1824354?utm_source

4) The Johannesburg Summit: Will the BRICS Group Succeed in Shaping a New World Order? Issue 1886, (August 30), Abu Dhabi, Future Center for Advanced Research and Studies. Article published at the following link: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8561?utm_source

5) A Rocky Recovery: World Economic Outlook, International Monetary Fund, Washington, D.C. April, 2023, page 56, An economic paper published at the following link: https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2023/04/11/world-economic-outlook-april-2023 .

6) Manfred B. Steger, Globalization in the 21st Century (Lanham: Rowman & Littlefield, 2024), 15–22, Available at the following link: https://mitpressbookstore.mit.edu/book/9781538179734?utm_source

Third/Foreign references:

-Salam Bintul, and Owais Mujtaba Khanday, Fragmented Globalization: Conceptualizing and Empirically Grounding the New Trajectory of Global Interconnection. OSF Preprints, December(2/20220).